

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية الدورة الأولى 2015

الورقة المرجعية

نظرًا للنجاح الكبير الذي حققه المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، والذي عُقد في كانون الأول / ديسمبر 2014، أطلق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية الذي يعالج في كل دورة من دوراته قضية داخلية محورية إلى جانب تحديات البيئة الإقليمية والدولية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تحوّلت محورًا دائمًا على جدول أعمال المنتدى؛ وقد تم اختيار موضوع التعليم ليكون القضية الداخلية محلّ النقاش هذا العام.

المحور الأول: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليجي

يعدّ التعليم من أكثر التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية إلحاحًا، وأكثرها حضورًا في خططها التنموية. من هنا، فقد أولت هذه الدول الاستثمار في التعليم اهتمامًا كبيرًا منذ استقلالها. وتضاعف هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بوصفه جزءًا من متطلبات التوسّع في عملية التنمية، وتنامي سوق العمل وبرامج توظيف العمالة الوطنية المؤهّلة والمدربة. ويمثّل الإنفاق على التعليم سواء كان بنية تحتية أو استثمارًا في الإنسان، جزءًا كبيرًا من موازنات هذه الدول التي تميزت بمستوى إنفاقٍ عام مرتفع عمومًا.

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، اعتمدت السياسات التعليمية في دول الخليج العربية على مبادرات الدولة؛ فجرى بناء الجامعات والمدارس الحكومية والتوسّع فيها بوصفها مراكز لتأهيل الكوادر الوطنية. ومع ارتفاع أسعار النفط

وتزايد معدلات إنتاجه، وما رافقه من نهضةٍ عمرانية، وارتفاعٍ في مستويات الدخل والمعيشة ونموّ في عدد السكان، انطلق العمل على تطوير منظومة التعليم لتصبح قادرة على تلبية الرؤى التنموية المستقبلية الوطنية التي وضعتها دول الخليج (قطر 2030، والإمارات 2021، والبحرين 2030، إلخ...). وعليه، فقد جرى اعتماد سياسات تعليمية أكثر تحديدًا لجهة الخطط والاتجاهات ووضع التشريعات مع مراعاة الواقع والإمكانات لتحقيق الأهداف والطموحات. فظهرت المدن والمناطق الحرة التعليمية، إلى جانب الجامعات والمدارس الخاصة، وجرى استحداث فروع للجامعات والمدارس الأجنبية، في إطار عولمة التعليم العالي، بوصفها جزءًا من إستراتيجيات التنوع في قطاعات التعليم في مسعى لرفع مستوياته والمشاركة في تحمّل أعبائه وتلبية احتياجات التنوع السكاني الكبير في منطقة الخليج، وحتى في محاولة استقطاب طلاب من خارج المنطقة.

لقد أدّى السماح بإنشاء فروع للجامعات والمدارس الأجنبية بإنجازاتها الكثيرة، إلى فرض تحديات جديدة على المنظومة التعليمية في دول الخليج العربية من جهة أخرى. تتمثل هذه التحديات بغياب دور الدولة وتعدّد المناهج واختلاف طرائق التدريس، فضلًا عن تفاوت مستوى الكوادر التدريسية ونوعيتها وتأثير العنصر الأجنبي فيها خاصة في واقع اللغة العربية والثقافة المحلية، وباختلاف البرامج والأهداف بين أصناف التعليم المتنوعة من عام وخاص ووطني وأجنبي، في ظلّ تحديات كبيرة تفرضها عملية العولمة، والتي تطرح في المقابل تساؤلاً بخصوص إمكانية خلق مجال خليجي للتعليم العالي شبيه بذلك الذي أحدثه الأوروبيون في العقد الأول من القرن الحالي، وهو مجال يسمح بحركة الطلاب والباحثين في إطار وحدة البرامج والمقرّرات.

وعلى الرغم من انتشار فروع للجامعات الأجنبية في دول الخليج العربية، استمرت الحكومات الخليجية في التوسع في سياسات الإيفاد إلى الخارج. وظلّت معايير الابتعاث وبرامجه وأهدافه ومدى تلبية احتياجات سوق العمل المحلية إلى تخصصات معيّنة وعائديته مقارنةً بالإنفاق عليه، غير واضحة وغير مطروقة بالبحث والدراسة. ما يدفع إلى ضرورة التعرّف إلى مزايا كلّ سياسة من سياسات التعليم العالي في دول الخليج وعيوبها (إرسال الطلبة إلى الجامعات، أو استقدام الجامعات إلى الطلاب)، خاصة في ظل بروز تفاوتٍ في المستويات والمخرجات، أخذًا في الحسبان مزايا كلّ سياسة من هذه السياسات ومشاكلها.

ويؤدّي ضيق هامش الحرية الأكاديمية ووجود نوعٍ من الرقابة على المناهج التعليمية خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى التأثير سلبياً في مستوى التعليم، ومن ثمّة نوعية الخريج الوافد إلى سوق العمل

المتميز بالتنافسية المرتفعة. يتمّ هذا بينما يجري التعويل على التعليم والبرامج البحثية بخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية لتضطلع بدورها المهمّ في تكوين الأراضية المعرفية والفكرية لدى المواطن الخليجي، للمساهمة في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وبناء أجهزة الحكم وتعزيزها ومراقبتها، بحيث تتمتع بالحدّ الأدنى المطلوب من الحكم الرشيد. وهو ما يتطلّب حوكمة المؤسسات التعليمية في الخليج، لتطوير نوعية التعليم وكفاءة الخريجين، وإطلاق البحوث العلمية ذات القيمة المعرفية والتطبيقية.

ويبقى دور الأوساط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في الخليج العربي مهمًا في التأثير في سير العملية التعليمية؛ لأنّ المؤسسات التعليمية (المدرسة، والجامعة، ووزارات التربية والتعليم العالي، ومديريات التربية، والمعاهد) لا تسير ولا تعمل في فضاءٍ منفصل عن السياسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة في الدولة. وهو ما يعدّ مجالًا مهمًا للدراسة والبحث.

بناءً على ما سبق، وإيمانًا من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بأهمية التعليم في النهضة العربية وفي بناء الدولة الوطنية العربية، قرّر المركز أن يكون موضوع "التعليم في الخليج" موضوعًا بحثيًا لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الأولى، والذي سيُعقد في شهر كانون الأول / ديسمبر 2015. يطرح المنتدى على الباحثين الخليجين والعرب والأجانب المهتمين بموضوعه، المشاركة فيه بورقة بحثية قابلة للتحكيم، تعالج ما سبق من أفكار أو تطرح أفكارًا أخرى ذات صلة بالموضوع في إطار القضايا الرئيسية التالية:

القضية الأولى: سياسات التعليم وإستراتيجياته في دول مجلس التعاون

- السياسات العامة للدولة الخليجية وعلاقتها بالسياسة التعليمية.
- السياسات والخطط التعليمية: الرؤى والأهداف والتشريعات.
- الإنفاق الحكومي على التعليم: الاتجاهات، والبرامج، وقياس النتائج.
- المناطق الحرة والمدن التعليمية: دراسة الحال، واستنباط النتائج.
- الجامعات الوطنية: واقعها، ومستقبلها.
- سياسات الابتعاث والإيفاد الخارجي: الواقع، والنتائج، والمخرجات.
- الجامعات الأجنبية: دورها، ومزاياها، وإشكالاتها.

– التعليم ما قبل الجامعي: المدارس العامة والخاصة، والتحديات التي تواجهها.

القضية الثانية: العملية التعليمية، الواقع والتحديات

- المناهج وطرائق التدريس، وتأثيرها في البنيان المعرفي والتعليمي.
- الكوادر التدريسية: إسهاماتها في بناء النظام التعليمي الوطني في دول الخليج، والإشكالات.
- ضمان الجودة: كيف؟ ولأيّ غرض؟
- واقع اللغة العربية في المؤسسات التعليمية.
- الحريات الأكاديمية، مجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية.
- الروابط الاجتماعية والعوامل الثقافية، وأثرها في التعليم في دول الخليج العربية.
- نحو فضاء تعليمي خليجي موحد.

القضية الثالثة: انعكاس السياسات التعليمية ومخرجاتها على التنمية والمجتمع في دول الخليج

- مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في دول الخليج.
- التعليم والتكوين المعرفي للمواطن الخليجي.
- التعليم وتمكين المرأة الخليجية.
- التعليم والثقافة الخليجية.
- التعليم والهوية الوطنية.
- التعليم والتنمية في دول الخليج.
- التعليم والعولمة.

المحور الثاني: تحديات البيئة الإقليمية والدولية

تستمرّ دول مجلس التعاون الخليجي في الاستئثار باهتمام كبير؛ نظراً لما تمثّله من ثقلٍ سياسي واقتصادي في المنطقة والعالم. لكن هذه الدول تواجه من ناحية أخرى تحدياتٍ غير مسبوقه على غير صعيد. لا شكّ في أنّ المجلس نشأ في الأصل ردّة فعل على بعض التحديات الجسيمة التي واجهت دول الخليج العربية؛ مثل تحديّ

الثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية، وأظهر تماسكاً كبيراً في التعامل مع تحديات تالية أخرى، مثل الغزو العراقي للكويت ثم الغزو الأميركي للعراق. ولكنها المرة الأولى التي يبدو فيها المجلس مكشوقاً بالكامل أمام التهديدات الخارجية ومحاطاً بها من الجهات الأربع سواء على شكل اضطرابات وفوضى في دول الجوار العربي، أو نتيجة ما طرأ على موازين القوى الإقليمية من تحولات خلال العقد الأخيرين، وأدت إلى تغول النفوذ الإيراني في شمال شبه الجزيرة العربية (الهلال الخصيب) وجنوبها (اليمن).

ويأتي ذلك في غياب أي نظام أمن إقليمي عربي أو حتى قوة عربية مؤثرة يمكن أن تعدل موازين القوى أو تمثل صمّات أمن إقليمية في مواجهة طموحات إيران الإقليمية؛ فالعراق الذي طالما مثل حائط صد للنفوذ الإيراني، دمر الغزو الأميركي أركان قوته وحوله إلى دولة فاشلة يحكمها منطق الغلبة والمحاصصات الطائفية، قبل أن تكتمل مأساته بظهور تنظيم الدولة وسيطرته على نحو ثلث البلد. وأمّا سورية فقد تحولت من قطب إقليمي مهم إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، منذ أن قرّر نظام الحكم فيها دحر احتجاجات شعبه السلمية بالقوة. وأمّا مصر، فهي مشغولة بمشاكلها الداخلية الكبيرة التي تعاضمت بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح المسار الديمقراطي.

وفي حين ينشغل العرب بمشاكلهم الداخلية ويتلاشى نتيجة لذلك ثقلهم في الإقليم، يزيد التقارب الإيراني - الأميركي من هواجس دول مجلس التعاون، وتترزع بسببه الثقة بكلّ الترتيبات الأمنية التي ظلت قائمة في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه الذي تبدو فيه واشنطن مستغرقة في محاولة التوصل إلى اتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي تمهيداً لفتح آفاق أخرى للعلاقات معها، تواجه دول الخليج العربية تحدي التعاطي مع العودة الروسية إلى المشرق العربي، وتنسيقها مع إيران في دعم أطراف محلية، تؤدي نشاطاتها في الغالب الأعم إلى انهيار الدولة العربية وسيطرة الميليشيات على مؤسساتها والتحكّم في أجهزتها ومفاصلها.

وإذا كانت إيران تمثل تحدي "الدولة" الأبرز الذي يترتب على دول مجلس التعاون مواجهته، فقد برز تحدّي آخر "لادولتي" تمثل في صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق وسورية. لقد أدى هذا التطور المفاجئ إلى إعادة ترتيب الأولويات أمام الفاعلين الإقليميين والدوليين على السواء؛ إذ تحول الاهتمام ولو جزئياً عن محاولة احتواء النفوذ الإيراني المتعاظم إلى محاولة احتواء نفوذ تنظيم الدولة وتهديده ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى وخرائطها. وعلى الأثر سارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تشكيل تحالف يضم إليها دول مجلس التعاون إضافة إلى آخرين لاحتواء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية ثم القضاء عليه.

ورقة خلفية

في الأثناء، برز توجه أميركي نحو إعادة بناء نظام إقليمي جديد في المنطقة، يقوم على توازنات تغني عن التدخل العسكري الأميركي المباشر، وتحوّل دون هيمنة طرف إقليمي على المنطقة، ومن ثمّة تهديد المصالح الأميركية فيها. يفرض هذا التوجّه على دول الخليج العربية العمل على المشاركة في تحديد شكل هذا النظام الإقليمي وضمان مصالحها فيه، بدلاً من ترك الولايات المتحدة الأميركية والدول الإقليمية غير العربية تتفرد بصوغه وتشكيله، بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها وتصوراتها.

اقتصادياً، مثلت ثورة الغاز والنفط الحجري تحدياً كبيراً لموقع دول المجلس بوصفها مجتمعةً المنتج الأكبر للغاز والنفط في العالم. وقد دفع هذا بها إلى الدخول في حرب أسعار ليس ضدّ منتجين تقليديين هذه المرة وإنما ضدّ شركات إنتاج النفط والغاز الحجري، خاصة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من توجّه الولايات المتحدة إلى التحوّل إلى أكبر منتج للطاقة الأحفورية في العالم خلال العامين المقبلين والتحوّل من مستهلك إلى مصدر في بعض القطاعات، يبقى النفط العربي العامل الأساس في تحديد سعر النفط عالمياً، كما أنّ تكلفته المنخفضة ستجعله دائماً أكثر جاذبية وأكثر جدوى اقتصادية وأقلّ ضرراً من الناحية البيئية مقارنةً بأنواع أخرى من الإنتاج، مثل النفط والغاز الصخريين. ومع تنامي التوتر بين روسيا والغرب بسبب أزمات إقليمية ودولية مختلفة آخرها أزمة أوكرانيا، سوف يزداد اعتماد الغرب على نفط الخليج وغازه في إطار سعيه للبحث عن بدائل من التحكم "الطاقوي" الروسي في القارة الأوروبية.

في الوقت عينه، يزداد اعتماد دول شرق آسيا التي تمثّل اليوم قاطرة الاقتصاد العالمي وبحصة تبلغ نحو 50% من الناتج الإجمالي العالمي، على النفط والغاز العربيين؛ ما يفرض على دول مجلس التعاون إعطاء مزيد من الاهتمام لتنويع علاقاتها الاقتصادية والسياسية، والانتقال من مرحلة التركيز حصراً على العلاقات مع الغرب إلى تطوير العلاقات مع آسيا وغيرها من الدول التي تتطلّع لتلبية احتياجاتها من الطاقة الرخيصة والمأمونة والبعيدة عن الابتزاز السياسي.

تأسيساً على ما سبق، وانطلاقاً من التحديات الجسيمة التي تواجه دول مجلس التعاون في ظلّ تطوّرات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، يتم التركيز في محور تحديات البيئة الإقليمية والدولية على القضايا الرئيسية التالية:

القضية الأولى: أمن الخليج

- تداعيات صعود إيران على أمن دول مجلس التعاون.
- قضايا الأمن الإقليمي الخليجي بعد الربيع العربي.
- قضايا الأمن والطاقة النووية وأثر الاتفاق النووي الإيراني في دول مجلس التعاون.
- الاتفاقيات الأمنية مع القوى الدولية.
- أمن الطاقة وطرق إمدادها.

القضية الثانية: العلاقات مع القوى الكبرى

- الولايات المتحدة.
- أوروبا.
- روسيا.

القضية الثالثة: العلاقات مع آسيا

- الدول الآسيوية الصاعدة: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.
- باكستان وأفغانستان.
- دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

القضية الرابعة: دول مجلس التعاون والنظام الإقليمي

- الأزمة السورية.
- الأزمة العراقية.
- القضية الفلسطينية وعملية السلام.
- تحديات السياسة والأمن في مصر واليمن.
- العلاقات مع تركيا وإيران.

القضية الخامسة: السياسات الخليجية تجاه الفاعلين من غير الدولة

- حزب الله اللبناني.
- الإخوان المسلمون.
- تنظيم الدولة الإسلامية.
- الحوثيون.
- الميليشيات الشيعية في العراق.

الخطوات الإجرائية

تدعو اللجنة العلمية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية أساتذة الجامعات والباحثين الخليجيين والعرب والأجانب إلى إعداد بحوثهم وتقديمها بشأن أحد المواضيع البحثية المتعلقة بالقضايا السابقة في محوري المؤتمر. يجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة abstracts في موعد أقصاه 15 أيار / مايو 2015؛ على أن يوضح الملخص إشكالية البحث وأهميته والجديد الذي سيقدمه، مع إضافة قائمة بأسماء المراجع والمصادر المحتملة.

يجري تسليم البحوث التي توافق اللجنة العلمية عليها، بحيث تكون قابلة للتحكيم ومراعية لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه الأول من أيلول / سبتمبر 2015.

للاطلاع على مواصفات الورقة البحثية، انظر:

<http://www.dohainstitute.org/release/2a0064b6-14e7-4074-8926-ea225480b85f>

تقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحات لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات الضرورية المبررة من منظور علمي. يرجى توجيه المراسلات كافة إلى العنوان الإلكتروني

لمنسّق المنتدى الأستاذ نيروز ساتيك: nerouz.satik@dohainstitute.org